شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولية

البيانات المالية

31 كانون الأول 2016

Association of Syrian Certified Accountants

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة الشركاء في
شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية المرفقة **لشركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولية** ("الشركة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2016، وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الشركاء وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 كانون الأول 2016، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي
لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقًا لهذه المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقًا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا للقواعد المذكورة. في اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الامر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية الشركة أو التوقف عن العمل، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانةً على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الأخطاء الجوهرية دائماً عند وجودها. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكلٍ فردي أو بمجموعها، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية
رخصة رقم ١١/١١٧
المحاسب القانوني محمد اليغشي

اسم الزميل محمد اليغشي رقم الترخيص / 11/117

رقم ٩٨٦٤

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة شركاء
شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فإننا نقوم بالتقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة والتي توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للإجراءات الرقابية.

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

- التوصل الى استنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، مدى وجود شك جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا تبين لنا وجود شك جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.

نقوم بإبلاغ الإدارة، من بين عدة أمور، بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام الشركة مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وإن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية
رخصة رقم ١١/١١٧
المحاسب القانوني محمد اليغشي

محمد اليغشي

10 أيار 2017
دمشق - الجمهورية العربية السورية

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	إيضاح	**2016** **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
الإيرادات			
إيرادات إدارة اصدار		**-**	1,350,000
إيرادات عمولة وساطة	3	**214,154**	89,545
إيرادات فوائد بنكية		**7,198,491**	6,052,657
إيرادات أخرى		**-**	21,575
مجموع الإيرادات		**7,412,645**	7,513,777
المصاريف			
نفقات الموظفين	4	**(5,955,191)**	(3,674,065)
الاستهلاكات والإطفاءات		**(169,216)**	(185,949)
مصاريف إدارية وعمومية	5	**(6,552,871)**	(4,796,200)
مجموع المصاريف		**(12,677,278)**	(8,656,214)
أرباح محققة من بيع استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	6	**9,581,012**	500,460
أرباح غير محققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	7	**754,214**	735,482
أرباح فروقات أسعار صرف العملات		**98,307**	63,569
صافي ربح السنة قبل الضريبة		**5,168,900**	157,074
مصروف ضريبة دخل	8	**(342,180)**	-
صافي ربح السنة		**4,826,720**	157,074
مكونات الدخل الشامل الأخرى		**-**	-
الربح الشامل للسنة		**4,826,720**	157,074

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان المركز المالي
كما في 31 كانون الأول 2016

	إيضاح	2016 ليرة سورية	2015 ليرة سورية
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
نقد في الصندوق ولدى المصارف	9	**51,142,592**	23,783,776
الودائع لدى المصارف	9	**32,919,666**	30,400,000
استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	10	**5,459,573**	18,326,265
تأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى	11	**7,383,688**	10,054,139
مجموع الموجودات المتداولة		**96,905,519**	82,564,180
الموجودات غير المتداولة			
الموجودات غير المتداولة الأخرى	12	**2,500,000**	2,500,000
الودائع لدى المصارف	9	**35,000,000**	35,000,000
الموجودات الثابتة	13	**1,656,230**	303,475
الموجودات غير الملموسة	14	**186,035**	280,906
مجموع الموجودات غير المتداولة		**39,342,265**	38,084,381
مجموع الموجودات		**136,247,784**	120,648,561
المطلوبات وحقوق الشركاء			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة ومستحقات	15	**19,138,414**	5,931,613
ذمم دائنة لأطراف ذات علاقة	18	**1,627,068**	4,061,366
مجموع المطلوبات المتداولة		**20,765,482**	9,992,979
حقوق الشركاء			
رأس المال المدفوع	16	**165,000,000**	165,000,000
الاحتياطي القانوني	17	**642,815**	125,925
الخسائر المتراكمة		**(50,160,513)**	(54,470,343)
مجموع حقوق الشركاء		**115,482,302**	110,655,582
مجموع حقوق الشركاء والمطلوبات		**136,247,784**	120,648,561

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل المدير العام بتاريخ 10 أيار 2017.

ضياء حجازي
المدير العام

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التغيرات في حقوق الشركاء
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	رأس المال المدفوع ليرة سورية	الاحتياطي القانوني ليرة سورية	الخسائر المتراكمة ليرة سورية	مجموع حقوق الشركاء ليرة سورية
2016				
الرصيد في 1 كانون الثاني	**165,000,000**	**125,925**	**(54,470,343)**	**110,655,582**
الربح الشامل للسنة	**-**	**-**	**4,826,720**	**4,826,720**
المحول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 17)	**-**	**516,890**	**(516,890)**	**-**
الرصيد في 31 كانون الأول	**165,000,000**	**642,815**	**(50,160,513)**	**115,482,302**

	رأس المال المدفوع ليرة سورية	الاحتياطي القانوني ليرة سورية	الخسائر المتراكمة ليرة سورية	مجموع حقوق الشركاء ليرة سورية
2015				
الرصيد في 1 كانون الثاني	140,000,000	110,218	(54,501,622)	85,608,596
الزيادة في رأس المال (إيضاح 16)	25,000,000	-	-	25,000,000
رسم طابع زيادة رأس المال	-	-	(110,088)	(110,088)
الربح الشامل للسنة	-	-	157,074	157,074
المحول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 17)	-	15,707	(15,707)	-
الرصيد في 31 كانون الأول	165,000,000	125,925	(54,470,343)	110,655,582

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	إيضاح	**2016**	2015
		ليرة سورية	ليرة سورية
الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة قبل الضريبة		**5,168,900**	157,074
تعديلات للبنود التالية:			
إيرادات الفوائد		**(7,198,491)**	(6,052,657)
الاستهلاكات	13	**74,345**	140,992
الإطفاءات	14	**94,871**	44,957
فروقات أسعار صرف العملات غير المحققة		**(98,307)**	(63,569)
أرباح غير محققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	7	**(754,214)**	(735,482)
		(2,712,896)	(6,508,685)
التغيرات في رأس المال العامل:			
استثمارات محتفظ بها للمتاجرة		**13,620,906**	(14,321,327)
تأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى		**2,631,924**	(1,331,201)
ذمم دائنة ومستحقات		**13,206,801**	(11,635,514)
ذمم دائنة لأطراف ذات علاقة		**(2,434,298)**	2,298,089
صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة		**24,312,437**	(31,498,638)
ضريبة الدخل المدفوعة	8	**(342,180)**	-
صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		**23,970,257**	(31,498,638)
الأنشطة الاستثمارية			
الودائع لدى المصارف		**(2,519,666)**	(4,000,000)
شراء الموجودات ثابتة	13	**(1,427,100)**	(225,196)
شراء الموجودات غير الملموسة	14	**-**	(224,000)
فوائد مقبوضة		**7,237,018**	5,574,661
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		**3,290,252**	1,125,465
الأنشطة التمويلية			
الزيادة في رأس المال		**-**	25,000,000
رسم طابع زيادة رأس المال		**-**	(110,088)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		**-**	24,889,912
أثر تغير أسعار الصرف		**98,307**	63,569
الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		**27,358,816**	(5,419,692)
النقد وما في حكمه في أول السنة		**23,783,776**	29,203,468
النقد وما في حكمه في 31 كانون الأول	9	**51,142,592**	23,783,776

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

1. معلومات عن الشركة

تم تأسيس شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولية ("الشركة") في الجمهورية العربية السورية بموجب قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم /2862/ تاريخ 30 تشرين الأول 2008. إن الشركة مسجلة كشركة محدودة المسؤولية بموجب السجل التجاري رقم 9515 تاريخ 9 آذار 2010 برأس مال قدره 140,000,000 ليرة سورية تمت زيادته إلى 165,000,000 ليرة سورية خلال عام 2015. تمارس الشركة الأنشطة التالية:

- تقديم الاستشارات وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية.
- ممارسة الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة ولحساب الغير.
- إدارة الإصدارات الأولية دون تعهد بالتغطية.

منحت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الشركة الموافقة الأولية على التأسيس بتاريخ 14 تشرين الأول 2008.
وتم منح الشركة الترخيص النهائي من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب القرار رقم (54/م) بتاريخ 30 أذار 2009.
كما حصلت الشركة على العضوية لدى سوق دمشق للأوراق المالية بموجب القرار رقم /471/ تاريخ 11 تشرين الأول 2009 وعلى العضوية لدى مركز المقاصة والحفظ المركزي بموجب القرار رقم 579/ ت بتاريخ 6 حزيران 2010.

باشرت الشركة أعمالها في 2 آب 2010 بقرار رقم /76/م الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية.

قرر مجلس المفوضين بموجب القرار رقم 1266 / ر- وبتاريخ 5 تشرين الأول 2011 تجميد نشاطي تقديم الاستشارات وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية وإدارة الإصدارات الأولية دون تعهد بالتغطية، دون إلغائهما. وافق مجلس المفوضين على تفعيل نشاط ادارة الاصدارات الأولية دون تعهد بالتغطية بموجب القرار رقم 102/ م تاريخ 18 آب 2015.
عنوان الشركة المختار هو ريف دمشق - استراد درعا العقار رقم 653 حوش بلاس.

تعتبر الشركة شركة تابعة لشركة شام المساهمة المغفلة القابضة.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس إعداد البيانات المالية

- تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- تم عرض البيانات المالية بالليرات السورية والتي تمثل العملة الرئيسية للشركة.
- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.
- بعد الأخذ بعين الاعتبار أحدث مؤشر رسمي لأسعار المستهلك والمؤشرات النوعية الأخرى، لا يعتبر الاقتصاد الذي تعمل به الشركة اقتصاداً ذا تضخم مرتفع.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

التفسيرات والمعايير الجديدة والمعدلة
إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة. قامت الشركة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية (IFRIC) الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت نافذة ابتداء من 1 كانون الثاني 2016. إن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة ليس له أي تأثير على المركز المالي للشركة أو أدائها المالي.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 - "الحسابات التنظيمية المؤجلة"
إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 هو معيار اختياري يسمح للمنشأة التي تخضع أنشطتها إلى اسعار محددة بموجب قوانين بالاستمرار بتطبيق معظم السياسات المحاسبية الحالية لأرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلة عند تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى. إن المنشآت التي تتبنى معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 يجب ان تعرض الحسابات التنظيمية المؤجلة كبنود مستقلة في بيان المركز المالي وتعرض الحركة في أرصدة هذه الحسابات كبنود مستقلة في بيان الأرباح والخسائر وبيان الدخل الشامل. يتطلب المعيار الإفصاح عن طبيعة الاسعار المحددة بموجب قوانين للمنشأة والخطر المتعلق بها، وأثر تحديد الاسعار على بياناتها المالية. وحيث أن الشركة تقوم أصلاً بإعداد بياناتها المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية، وأنها غير مرتبطة بأي أنشطة خاضعة لأسعار محددة، فإن هذا المعيار لا ينطبق على الشركة.

- تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 - الارتباطات المشتركة: المحاسبة عن الاستحواذ على الحصص
تتطلب التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 من المشارك في العمليات المشتركة الذي يقوم بمحاسبة الاستحواذ على حصص في عملية مشتركة، حيث يشكل نشاط العملية المشتركة مشروع أعمال، بأن يطبق المبادئ الملائمة لمحاسبة تجميع الأعمال في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3. توضح التعديلات أيضاً بأن الحصة المملوكة مسبقاً في العملية المشتركة لا يتم إعادة قياسها عند الاستحواذ على حصة إضافية في نفس العمليات المشتركة في حال الاحتفاظ بالسيطرة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تمت إضافة استثناء لنطاق معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 من أجل تحديد أن التعديلات لا تنطبق عندما تكون الأطراف التي تتشارك السيطرة، بما فيها المنشأة التي تعد التقارير، تقع تحت السيطرة المشتركة من نفس الطرف المسيطر النهائي. تنطبق التعديلات على كلٍّ من الاستحواذ الأولي لحصة في العملية المشتركة واستحواذ أي حصص إضافية في نفس العملية المشتركة وتكون نافذة التطبيق بأثر مستقبلي. ليس لهذه التعديلات أي أثر على الشركة بسبب عدم وجود استحواذ على حصة في عملية مشتركة خلال السنة.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاكات والإطفاءات**

توضح هذه التعديلات المبدأ الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 وهو أن الايرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية المتولدة من تشغيل المشروع (والذي يشكل الأصل جزء منه) بدلا من المنافع الاقتصادية التي يتم استهلاكها من خلال استخدام الأصل. ونتيجة لذلك، فإن الأسلوب القائم على الإيرادات لا يمكن استخدامه في استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات، ويمكن أن يستخدم في حالات محدودة جدا في إطفاء الأصول غير الملموسة. تطبق هذه التعديلات بأثر مستقبلي. وليس لها أي أثر على الشركة نظراً لأن الشركة لا تستخدم الأسلوب القائم على الإيرادات في استهلاك أصولها غير المتداولة.

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 27 : طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة**

تسمح هذه التعديلات للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية في محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة في البيانات المالية المنفصلة الخاصة بها. المنشآت التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية واختارت أن تغير إلى طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة يجب أن تطبق هذا التغيير بأثر رجعي. ليس لهذه التعديلات أي أثر على البيانات المالية للشركة.

- **التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2012 – 2014):**

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات غير المستمرة
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 7: الأدوات المالية: الافصاحات
- معيار المحاسبة الدولي رقم 19: امتيازات الموظفين
- معيار المحاسبة الدولي رقم 34: التقارير المالية المرحلية

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر جوهري على الشركة.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1: مبادرة الإفصاح:**

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" لا تغير جوهرياً معيار المحاسبة الدولي رقم 1 بل توضح المتطلبات الحالية للمعيار. هذه التعديلات توضح:

- متطلبات الأهمية النسبية في معيار المحاسبة الدولي رقم 1
- أن بنود محددة في بياني الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر وبيان المركز المالي يمكن عرضها بشكل منفصل
- أن المنشآت لديها المرونة في ترتيب عرض الإيضاحات حول البيانات المالية
- أن الحصة من الدخل الشامل الآخر في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يتم معالجتها محاسبياً بطريقة حقوق الملكية يجب عرضها بشكل مجمع في بند واحد، وتصنيفها إلى بنود سيتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح والخسائر وأخرى لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الارباح والخسائر.

علاوةً على ذلك، فإن التعديلات توضح المتطلبات التي تطبق عند عرض مجاميع فرعية إضافية في بيان المركز المالي وبياني الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر. ليس لهذه التعديلات أي أثر على الشركة.

- **التعديلات على معياري التقارير المالية الدوليين رقم 10 و12، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 منشآت الاستثمار: تطبيق استثناء توحيد البيانات المالية:**

تتناول التعديلات المسائل التي ظهرت عند تطبيق استثناء منشآت الاستثمار في معيار التقارير المالية الدولي رقم 10. توضح التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 أن الإعفاء من عرض بيانات مالية موحدة ينطبق على المنشأة الأم التابعة لمنشأة استثمار، عند قيام منشأة الاستثمار بقياس جميع الشركات التابعة لها بالقيمة العادلة.

علاوةً على ذلك، فإن التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 توضح أن الشركة التابعة لمنشأة استثمار والتي ليست منشأة استثمار بحد ذاتها وتقدم خدمات مساندة لمنشأة الاستثمار هي فقط التي يتم توحيد بياناتها المالية. جميع الشركات الأخرى التابعة لمنشأة الاستثمار تقاس بالقيمة العادلة. تسمح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 28 للمستثمر، عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، بإبقاء قياس القيمة العادلة الذي تطبقه منشأة استثمار زميلة أو مشروع مشترك على حصصها في شركاتها التابعة. تطبق هذه التعديلات بأثر رجعي وليس لها أي تأثير على الشركة باعتبار أن الشركة لا تطبق استثناء التوحيد.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 معايير وتفسيرات التقارير المالية الدولية الصادرة أو المعدلة وغير نافذة التطبيق

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة الصادرة وغير نافذة للتطبيق حتى تاريخ اصدار البيانات المالية للشركة، تعتزم الشركة تطبيق هذه المعايير، إن لزم الامر، عندما تصبح سارية المفعول.

- **معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 - "الأدوات المالية"**

في تموز 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الأدوات المالية ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية - الاعتراف والقياس وكل الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع محاسبة الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وتدني القيمة ومحاسبة التحوط. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر له. باستثناء محاسبة التحوط، يجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي، إلا أن عرض معلومات المقارنة ليس إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق متطلبات المعيار على اساس مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة. لا يتوقع أن يكون لهذا المعيار أثر على الشركة.

- **معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 - الإيرادات من العقود مع الزبائن**

تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 في أيار 2014. أسس المعيار لنموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع الزبائن. وفقا للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل السلع أو الخدمات المقدمة للزبائن. إن معيار الإيرادات الجديد سيحل محل جميع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. يتطلب المعيار التطبيق بأثر رجعي كامل أو بأثر رجعي معدل للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018. مع السماح بالتطبيق المبكر. لا تزال الشركة تقوم بمراجعة تأثير هذا المعيار الجديد وبالتالي فإنها ستحتاج إلى مزيد من التقييمات في المستقبل لتحديد الأثر المالي على بياناتها المالية.

- **التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28: البيع أو المساهمة بالأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشاريعه المشتركة:**

تتناول التعديلات التباين بين معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 بالتعامل مع فقدان السيطرة على شركة تابعة تم بيعها أو المساهمة بها لصالح شركة زميلة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات أن الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أصول أو المساهمة بها والتي تمثل عمل تجاري، كما هو معرف في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3، بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك، يتم الاعتراف به بشكل كامل. بينما أي ربح أو خسارة ناتجة عن بيع أو المساهمة بأصول لا تمثل عمل تجاري، يتم الاعتراف بها فقط بحدود حصص المستثمر غير ذي الصلة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتأجيل تاريخ نفاذ هذه التعديلات إلى أجل غير مسمى، ولكن المنشأة التي تتبنى تطبيق هذه التعديلات بوقت مبكر يجب أن تطبقها على أساس مستقبلي.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 - مبادرة الإفصاح**

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بيان التدفقات النقدية هي جزء من مبادرة الإفصاح لمجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تتطلب من المنشأة تقديم الإفصاحات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة عن الأنشطة التمويلية، بما في ذلك التغيرات الناتجة عن التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية. عند تطبيق التعديلات للمرة الأولى، لا يطلب من المنشآت توفير معلومات مقارنة للفترات السابقة. هذه التعديلات نافذة للتطبيق للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2017، مع السماح بالتطبيق المبكر. إن تطبيق هذه التعديلات سينتج عنه تقديم إفصاح اضافي من قبل الشركة.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للخسائر غير المحققة**

توضح التعديلات بأن المنشأة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان القانون الضريبي يحد من مصادر الربح الخاضع للضريبة، مما قد يؤدي الى حدوث اقتطاعات من استردادات الفروقات الضريبية المؤقتة القابلة للاقتطاع. علاوةً على ذلك، فإن التعديلات توفر توجيهات حول كيفية قيام المنشاة بتحديد الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة وتشرح الحالات التي يتضمن فيها الربح الخاضع للضريبة استردادا لبعض الموجودات بأكثر من قيمتها الدفترية.

يتوجب على المنشآت تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي. ولكن عند التطبيق الأولي لهذه التعديلات، فإن التغيير على الرصيد الافتتاحي لحقوق الملكية لأقدم فترة مقارنة يتم الاعتراف به في الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة (أو في مكون آخر من مكونات حقوق الملكية، كما هو مناسب)، بدون توزيع التغيير بين الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة والمكونات الأخرى لحقوق الملكية. المنشآت التي تطبق هذا الاعفاء يجب عليها الافصاح عن ذلك.

إن هذه التعديلات نافذة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2017 مع السماح بالتطبيق المبكر. وفي حال طبقت المنشأة التعديلات لفترات سابقة، يجب عليها الإفصاح عن ذلك. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة للتطبيق (تتمة)

- التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 - تصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 الدفع على اساس الأسهم والتي تناولت ثلاث جوانب رئيسية: تأثير شروط الاستحقاق على قياس معاملات الدفع على اساس الأسهم التي يتم تسويتها نقدا، تصنيف معاملات الدفع على اساس الأسهم عندما يترتب على صافي مبلغ التسوية التزام ضريبة مقتطعة، والمعالجة المحاسبية في الحالة التي يؤدي فيها التعديل على شروط معاملة دفع على أساس الأسهم الى تغيير في تصنيف هذه المعاملة من معاملة يتم تسويتها نقدا الى معاملة يتم تسويتها باستخدام أدوات حقوق الملكية.
عند البدء بالتطبيق، يجب على المنشآت القيام بتطبيق التعديلات من دون إعادة عرض الفترات السابقة، إلا أنه يسمح بالتطبيق بأثر رجعي في حال كان التطبيق لجميع التعديلات الثلاثة مع توافر شروط أخرى. إن هذه التعديلات نافذة للتطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الأول 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للشركة.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 - عقود الإيجار

تم اصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 في كانون الثاني 2016 والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 عقود الإيجار، وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 4 تحديد فيما إذا كانت الاتفاقية تتضمن عقد ايجار، تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم 15 الإيجار التشغيلي – الحوافز، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم 27 تقييم جوهر العمليات التي تنطوي على الشكل القانوني لعقد الإيجار. إن معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح الخاص بعقود الايجار، ويتطلب من المستأجرين أن يقوموا بالمحاسبة عن جميع عقود الايجار وفق نموذج موحد ضمن بيان المركز المالي بشكل مشابه للمحاسبة عن عقود الإيجار التمويلية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 17. يتضمن المعيار استثنائين فيما يتعلق بالاعتراف بالإيجار وهما استئجار الموجودات منخفضة القيمة (مثل أجهزة الحاسب الشخصي) وعقود الايجار قصيرة الأمد (عقود الايجار لمدة سنة أو لأقل من سنة). في تاريخ البدء بالإيجار، يقوم المستأجر بالاعتراف بالتزام متعلق بدفع الايجار (التزام الايجار) وبأصل يمثل حق استخدام الأصل المستأجر خلال فترة الإيجار (حق استخدام الأصل). يتوجب على المستأجرين الاعتراف بشكل منفصل بمصروف الفائدة على التزام الإيجار ومصروف الاستهلاك على حق استخدام الأصل. يجب على المستأجرين إعادة قياس التزام الايجار عند وقوع أحداث معينة (مثل التغير في مدة الإيجار أو التغير في دفعات الايجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد قيمة هذه الدفعات). يقوم المستأجر بالاعتراف بمبلغ إعادة قياس التزام الايجار كتعديل على حساب حق استخدام الأصل.

يجب على المستأجرين إعادة قياس التزام الايجار عند وقوع أحداث معينة (مثل التغير في مدة الإيجار أو التغير في دفعات الايجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد قيمة هذه الدفعات). يقوم المستأجر بالاعتراف بمبلغ إعادة قياس التزام الايجار كتعديل على حساب حق استخدام الأصل.

المحاسبة عن عقود الإيجار بالنسبة للمؤجر وفق معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 لم تتغير بشكل جوهري عن المحاسبة الحالية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 17. يستمر المؤجر بتصنيف كافة عقود الايجار باستخدام نفس مبدأ التصنيف المتبع في معيار المحاسبة الدولي رقم 17 والتمييز بين نوعين من الايجار: التمويلي والتشغيلي.

يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 أيضاً من المؤجر والمستأجر القيام بإفصاحات أكثر مما يتطلبه معيار المحاسبة الدولي رقم 17. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 نافذ للتطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر ولكن ليس قبل تطبيق المنشأة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 15. للمستأجر الخيار بتطبيق المعيار إما بأثر رجعي كامل او بأثر رجعي معدل. تسمح الأحكام الانتقالية للمعيار ببعض الاعفاءات. لا تزال الشركة تقوم بمراجعة عقود الإيجار التي قد تتأثر بهذا المعيار الجديد وبالتالي فإنها ستحتاج إلى مزيد من التقييمات في المستقبل لتحديد الأثر المالي على بياناتها المالية.

2.4 أهم الاجتهادات والتقديرات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات في البيانات المالية، بالإضافة إلى الإفصاح عن المطلوبات المحتمل أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الشامل.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي الى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية خلال السنة القادمة هي كما يلي:

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 أهم الاجتهادات والتقديرات المحاسبية (تتمة)

تدني قيم الموجودات غير المالية
تقوم الشركة في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية تدني قيمة الأصل. وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، تقوم الشركة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للاسترداد يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل حتى تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

في تاريخ كل بيان مركز مالي يتم تحديد ما إذا كان هناك أية دلالة على أن خسارة تدني معترف بها لأصل في السنوات السابقة عدا عن الشهرة لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت. إذا وجدت هذه الحالة ، تقوم الشركة بتقييم المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل. يتم عكس خسارة التدني المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للاسترداد منذ الاعتراف بآخر خسارة في تدني القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغه القابل للاسترداد.

مبدأ الاستمرارية
قامت إدارة الشركة بتقدير مدى قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة الشركة متأكدة من أن الشركة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على دراية بأية امور جوهرية من الممكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. بناءً عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

الأعمار المقدرة لاستخدام الموجودات الثابتة
تقوم إدارة الشركة بتحديد الأعمار المقدرة للموجودات الثابتة لغرض حساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام المتوقع والمتراكم للموجودات. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار المقدرة بشكل سنوي ويتم تعديل نسب الاستهلاك المستقبلية عندما تعتقد الإدارة بأن الأعمار المقدرة تختلف عن التقديرات السابقة.

الضرائب
هناك فرضيات غير مؤكدة فيما يتعلق بتفسير قوانين الضرائب وكذلك مبالغ وزمن الدخل المستقبلي الخاضع للضريبة. عند الأخذ في الاعتبار النطاق الواسع للعلاقات التجارية الدولية، والطبيعة الطويلة الأجل للإرتباطات التعاقدية الحالية وتعقيداتها، فإن الفروقات بين النتائج الفعلية والافتراضات المأخوذة مسبقا، والتعديلات اللاحقة لتلك الافتراضات قد تتطلب تعديلات مستقبلية لمخصص ضريبة الدخل المسجل مسبقا. لقد قامت الشركة بتكوين مخصصات بناء على تقديرات معقولة، والتي تعتمد على عوامل متعددة، كالخبرات من إجراءات تدقيق سابقة من قبل الجهات الضريبية والاختلاف في تفسير بنود الضرائب ما بين الجهات الضريبية والشركة.

2.5 السياسات المحاسبية الهامة

أعدت البيانات المالية المرفقة وفقاً لأهم السياسات المحاسبية التالية:

أ. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى الشركة، فيما يلي المقاييس المتبعة للاعتراف بالإيراد:

- ***الإيرادات التشغيلية***
  يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن الاستشارات وخدمات الوساطة المالية عند تقديم هذه الخدمات بشكل نهائي إلى الزبون طبقا لشروط العقد المتفق عليه لتأدية هذه الخدمة.

- ***إيرادات الفوائد***
  يتم اثبات إيرادات الفوائد عند تحققها باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

ب. المعاملات بالعملات الأجنبية

يجري قيد المعاملات المسجلة بالعملات الأجنبية، بأسعار الصرف الحرة السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. كما يعاد تحويل الموجودات والالتزامات ذات الطبيعة النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تسجل جميع الفروقات الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل الشامل.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج. النقد وما في حكمه

لغرض اعداد بيان التدفقات النقدية، فإن النقد وما في حكمه يشمل على النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل ذات تواريخ استحقاق تقع خلال ثلاثة أشهر أو أقل محسوماً منها حسابات السحب على المكشوف.

د. الموجودات الثابتة

يتم تقييم الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم تغيير طريقة استهلاك الموجودات الثابتة وعمرها الزمني عند تغير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيها وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي.

يتم عدم الاعتراف بالأصل عند استبعاده أو عندما لا يكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من استخدامه أو استبعاده. أية أرباح أو خسائر تنجم عن استبعاد الأصل تحتسب على أنها الفرق بين عوائد استبعاد الأصل وقيمة الأصل المستبعد. تسجل هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل ضمن بند إيرادات أو مصاريف أخرى في نفس السنة التي تم استبعاد الأصل فيها.

لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل.

هـ. الموجودات غير الملموسة

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة عند شرائها بالتكلفة وفيما بعد يتم تقييمها بالتكلفة مطروحا منها أية مخصصات للإطفاء وأية مخصصات متعلقة بتدني قيمتها. تقسم الموجودات غير الملموسة إلى موجودات ذات أعمار إنتاجية محددة وغير محددة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لديها أعمار إنتاجية محددة على مدى الأعمار الاقتصادية ويتم تقييمها من حيث تدني القيمة في حال وجود مؤشر لتدني قيم تلك الموجودات غير الملموسة. تتم مراجعة فترة الاطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في نهاية كل سنة مالية على الأقل.

إن التغيرات في العمر الزمني للأصل غير الملموس أو التغير في نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيه تتم معالجتها إما بتغيير فترة الإطفاء أو طريقة الإطفاء أيهما أكثر ملائمة. وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي. كما تسجل مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل الشامل مع العناصر المشابهة لها من حيث الطبيعة.

أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد، لا يتم إطفاؤها ولكن تتم مراجعة التدني في قيمتها سنوياً إما لكل أصل ملموس على حدة أو على مستوى الوحدات المنتجة للنقد. تتم مراجعة العمر الزمني للأصل غير الملموس سنوياً لتحديد ما إذا كان العمر غير المحدد لا يزال له ما يؤيده بتاريخ إعداد البيانات المالية، وإذا ثبت غير ذلك، فإن التغيير من عمر زمني غير محدد إلى عمر زمني محدد يكون على أساس مستقبلي.

يتم احتساب الأرباح أو الخسائر عند استبعاد أصل غير ملموس على أنها الفرق بين النقد المحصل من البيع والقيمة المدرجة للأصل ويتم إثباتها في بيان الدخل الشامل. يتم إثبات خسائر تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في بيان الدخل الشامل.
يتم احتساب الاطفاءات بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي.

و. ذمم دائنة ومستحقات

يتم إثبات الالتزامات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للمواد أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

ز. موجودات مالية بغرض المتاجرة

الموجودات المالية بغرض المتاجرة هي تلك الموجودات التي يتم شراؤها بغرض بيعها أو اعادة شرائها في المستقبل القريب أو تكون عبارة عن جزء من محفظة تدار كمحفظة واحدة ويكون هناك دليل فعلي حالي على أنها ستحقق ربحاً في المدى القريب.
يتم تسجيل الموجودات المالية بغرض المتاجرة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء في بيان الدخل الشامل عند الشراء)، ويعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل في نفس فترة حدوث التغير.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ح. ضريبة الدخل

يخضع الدخل للضرائب وفقاً للقوانين النافذة في الجمهورية العربية السورية.

ط. المخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على الشركة أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وإن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية.

ي. القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة بنشاط في الأسواق المالية المنتظمة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة أو أسعار التجار المعلنة في السوق (أسعار العطاءات للمراكز الطويلة وأسعار عند الطلب للمراكز القصيرة)، من غير أي حسومات لتكاليف المعاملات.
بالنسبة للأدوات المالية التي لا توجد لها سوق نشطة، فأنه يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم، وقد تشمل تلك التقنيات أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية أو بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها بصورة جوهرية أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تقييم أخرى.

ك. التقاص

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي للشركة إذا كان هناك حق قانوني قائم وملزم لإجراء المقاصة بين المبالغ المسجلة، وأن هناك نية لتسويتها على أساس صافي المبلغ، لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في ذات الوقت.

ل. انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم الشركة في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية.

الموجودات المسجلة بالتكلفة المطفأة
في حال وجود دليل موضوعي على تكبد خسارة ناجمة عن انخفاض في قيمة الذمم المدينة المسجلة بالقيمة المطفأة، يتم قياس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين المبلغ المسجل للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتكبدها) مخصوماً بسعر الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي (أي سعر الفائدة الفعلي الذي يتم حسابه عند الاعتراف الأولي). يتم تخفيض المبلغ المسجل للأصل من خلال مخصص الخسائر الائتمانية ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في الأرباح أو الخسائر. اذا انخفض أو زاد مبلغ خسارة انخفاض القيمة في فترة لاحقة، يتم تسجيل الانخفاض أو الزيادة بتعديل المخصص.
تقوم الشركة أولاً بتقييم ما إذا كان يوجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة بشكل منفرد للموجودات المالية التي تعتبر هامة بشكل منفرد، وبشكل منفرد أو جماعي للموجودات المالية التي لا تعتبر هامة بشكل منفرد. وإذا حددت الشركة عدم وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة لأصل مالي يتم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان هاماً أم لا، تقوم بتضمين الأصل في مجموعة من الموجودات المالية ذات سمات مشابهة لمخاطر الائتمان ويتم تقييم انخفاض قيمتهم بشكل جماعي. لا يتم تضمين الموجودات المالية التي يتم تقييم انخفاض قيمتها بشكل منفرد والتي يتم أو يستمر الاعتراف بخسائر ناجمة عن انخفاض قيمتها في التقييم الجماعي لانخفاض القيمة.

إذا انخفض مبلغ خسارة انخفاض القيمة، في فترة لاحقة، وكان يمكن ربط الانخفاض بشكل موضوعي بحدث معين وقع بعد الاعتراف بانخفاض القيمة، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المعترف بها سابقا. ولا ينتج عن عملية العكس تجاوز المبلغ المسجل للأصل المالي لما كانت ستكون عليه التكلفة المطفأة لو لم يتم الاعتراف بانخفاض القيمة في التاريخ الذي يتم فيه عكس انخفاض القيمة. ويتم الاعتراف بالقيد المعاكس في الأرباح أو الخسائر.

م. إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة – حسب مقتضى الحال) عند:

- انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو
- قيام الشركة بنقل الحقوق باستلام التدفقات النقدية للأصل المالي، أو تحمل مسؤولية دفع التدفقات النقدية بالكامل لطرف ثالث حال استلامها بدون تأخير جوهري من خلال ترتيبات تحويل، وإما (أ) قيام الشركة بنقل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو (ب) إذا لم تقم الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الأصل المالي بشكل جوهري، لكن قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

م. إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

عندما تقوم الشركة بنقل حقوق استلام التدفقات النقدية لأصل أو أنه دخل في ترتيبات تحويل، فإنه يقيم فيما إذا احتفظ بمخاطر ومنافع ملكية الأصل والى أي مدى. إذا لم تقم الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل بشكل جوهري، ولم تحول السيطرة على الأصل المنقول، فإن الشركة تستمر بالاعتراف بالأصل المنقول في حدود مشاركتها المستمرة. في هذه الحالة، تقوم الشركة أيضاً بالاعتراف بالالتزام المصاحب. يتم تقييم الأصل المنقول والالتزام المصاحب على أساس يعكس الحقوق والالتزامات المحتفظ بها من قبل الشركة.

المطلوبات المالية

يتم استبعاد الالتزام المالي عند انقضائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عند استبدال الالتزام المالي الحالي بآخر وبشروط مختلفة، يتم محاسبة هذا التعديل على أنه انقضاء للالتزام المالي الأصلي واعتراف بالتزام مالي جديد ويتم الاعتراف بالفرق كربح أو خسارة في بيان الدخل الشامل.

ن. القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس الأدوات المالية كالموجودات المالية المتوفرة للبيع بناءً على قيمتها العادلة بتاريخ بيان المركز المالي.
إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في عملية منتظمة بين مشاركين في السوق بتاريخ قياس الأدوات المالية. إن قياس القيمة العادلة مبني على افتراض أن عملية بيع الاصل أو نقل الالتزام تحدث في:

- إما السوق الأساسي للأصل أو الالتزام،
- أو عند غياب السوق الأساسي، في أكثر سوق ملائم للأصل أو الالتزام.

على أن يكون السوق الأساسي أو أكثر سوق ملائم متاحاً للشركة.
يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام بناءً على الافتراضات التي يعتمد عليها المشاركون في السوق عند تسعير هذه الأدوات على افتراض أن المشاركين في السوق يعملون على تحقيق أفضل مصالح اقتصادية لهم.
تقوم الشركة باستخدام طرق تقييم مناسبة للظروف المحيطة والتي يتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وتعظيم استخدام المعطيات الملائمة التي يمكن ملاحظتها و تقليل استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.
جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الافصاح عنها في البيانات المالية يتم تصنيفها في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، الموضح أدناه، بناءً على أقل مستوى من المعطيات التي لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى (1): أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
- المستوى (2): طرق تقييم يكون فيها المستوى الادنى من المعطيات التي لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة يمكن ملاحظتها مباشرة أو بشكل غير مباشر.
- المستوى (3): طرق تقييم يكون فيها المستوى الادنى من المعطيات التي لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة غير ملحوظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المعترف بها في البيانات المالية بشكل متكرر، تحدد الشركة فيما إذا كان هناك اية تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي من خلال اعادة تقييم التصنيف في نهاية كل فترة مالية.

3. إيرادات عمولة وساطة

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
إيرادات عمولة وساطة / شراء	**85,896**	55,207
إيرادات عمولة وساطة / بيع	**128,258**	34,338
	214,154	89,545

4. نفقات الموظفين

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	**4,793,300**	2,871,000
مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي	**249,440**	278,215
ضريبة الرواتب والأجور	**342,594**	228,330
تأمين صحي	**462,357**	201,520
الاشتراكات السنوية	**107,500**	95,000
	5,955,191	3,674,065

5. مصاريف إدارية وعمومية

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
مصاريف استشارية	**1,730,650**	734,503
الدعم الفني	**1,607,414**	1,353,486
الاشتراكات السنوية	**790,000**	715,000
عمولات مصرفية	**777,444**	672,710
اتصالات وإنترنت	**453,272**	370,431
إيجار (إيضاح 18)	**360,000**	360,000
رسوم حكومية وقانونية	**353,088**	292,900
صيانة	**222,300**	198,850
قرطاسية	**166,500**	34,275
أخرى	**92,203**	64,045
	6,552,871	4,796,200

6. أرباح محققة من بيع استثمارات محتفظ بها للمتاجرة

الأرباح المحققة من بيع الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة تمثل الأرباح الناتجة عن بيع استثمارات محتفظ بها من أسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية المحلية في قطاع المصارف.

7. أرباح غير محققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة

تمثل الأرباح غير المحققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة الفرق بين المبلغ المسجل للاستثمارات والتي تمثل أسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية المحلية في قطاع المصارف والقيمة العادلة لهذه الاستثمارات بتاريخ بيان المركز المالي.

8. ضريبة الدخل

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الخسارة الضريبية:

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
صافي ربح السنة قبل الضريبة	**5,168,900**	157,074
إيرادات خاضعة لضريبة نوعية أخرى (إيرادات الفوائد)	**(7,198,491)**	(6,052,657)
أرباح غير محققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	**(754,214)**	(735,482)
أرباح فروقات قطع غير المحققة	**(98,307)**	(63,569)
الخسارة الضريبية	**(2,882,112)**	(6,694,634)
ضريبة دخل عن سنوات سابقة	**342,180**	-
مصروف ضريبة الدخل – مدفوع خلال السنة	**342,180**	-

فيما يلي ملخص لأعمال التدقيق التي قامت بها الدوائر الضريبية:
عام 2010: كلفت الشركة بدفع مبلغ 132,683 ليرة سورية، واعترضت الشركة على هذا التكليف إلى لجنة الطعن خلال المهلة القانونية، وتم الاجتماع مع لجنة الطعن وصدر القرار وقامت الشركة بدفع مبلغ وقدره 117,801 ليرة سورية خلال شهر أيلول 2016.
عام 2011: كلفت الشركة بدفع مبلغ 162,583 ليرة سورية، واعترضت الشركة على هذا التكليف إلى لجنة الطعن خلال المهلة القانونية، وتم الاجتماع مع لجنة الطعن وصدر القرار وقامت الشركة بدفع مبلغ وقدره 144,365 ليرة سورية خلال شهر أيلول 2016.
عام 2012: كلفت الشركة بدفع مبلغ 89,600 ليرة سورية، واعترضت الشركة على هذا التكليف إلى لجنة الطعن خلال المهلة القانونية، وتم الاجتماع مع لجنة الطعن وصدر القرار وقامت الشركة بدفع مبلغ وقدره 80,014 ليرة سورية خلال شهر أيلول 2016.

تم تقديم البيانات المالية عن السنوات 2013 الى 2015 في التواريخ المحددة لذلك، ولم يصدر قرار التكليف حتى تاريخ اصدار البيانات المالية.

رصيد الخسائر الضريبية المدورة والإطفاءات عليها كما يلي:

السنة	**الخسائر الضريبية المدورة** **ليرة سورية**	**إطفاء الخسائر الضريبية المدورة** **ليرة سورية**	**الإجمالي** **ليرة سورية**
2016	2,882,112	-	**2,882,112**
2015	6,694,634	-	**6,694,634**
2014	6,936,550	-	**6,936,550**
2013	5,191,466	-	**5,191,466**
2012	13,708,562	(13,708,562)	**-**
2011	31,010,059	(31,010,059)	**-**
2010	18,717,122	(18,717,122)	**-**
	85,140,505	(63,435,743)	**21,704,762**

9. نقد في الصندوق ولدى المصارف

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
نقد في الصندوق	**324,533**	217,676
أرصدة لدى المصارف - حسابات جارية	**28,569,657**	15,841,100
ودائع لدى المصارف ذات استحقاق أصلي أقل من 3 أشهر (*)	**22,248,402**	7,725,000
	51,142,592	23,783,776
ودائع لدى المصارف ذات استحقاق أصلي يتجاوز 3 أشهر واقل من سنة (**)	**32,919,666**	30,400,000
ودائع لدى المصارف ذات استحقاق أصلي أكثر من سنة (***)	**35,000,000**	35,000,000
	119,062,258	89,183,776

9. نقد في الصندوق ولدى المصارف (تتمة)

(*) إن الودائع لدى المصارف ذات تواريخ استحقاق أصلية خلال 3 أشهر هي ودائع قصيرة الأجل مودعة لدى مصارف محلية بمتوسط سعر فائدة فعلي قدره 7% (2015: 7%).

(**) إن الودائع لأجل لدى المصارف ذات تواريخ استحقاق أصلية تتجاوز 3 أشهر وأقل من سنة هي ودائع متوسطة الأجل مودعة لقاء اصدار كفالات مصرفية لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ولصندوق ضمان التسوية وتخضع لمتوسط سعر فائدة فعلي قدره 9% (2015: 9%).

(***) إن ودائع لأجل لدى المصارف ذات تواريخ استحقاق أصلية تتجاوز السنة هي وديعة طويلة الأجل مودعة لدى مصرف محلي تستحق خلال سنة وشهر بمتوسط سعر فائدة فعلي قدره 10.5% (2015: 10.5%).

يتضمن النقد وما في حكمه المدرج في بيان التدفقات النقدية الأرصدة التالية:

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
نقد في الصندوق	**324,533**	**217,676**
أرصدة لدى المصارف - حسابات جارية	**28,569,657**	**15,841,100**
ودائع لدى البنوك ذات استحقاق أصلي أقل من 3 أشهر	**22,248,402**	**7,725,000**
	51,142,592	**23,783,776**

10. استثمارات محتفظ بها للمتاجرة

تمتلك الشركة استثمارات مالية بغرض المتاجرة تم تصنيفها وفقاً للغرض الأساسي منها كاستثمارات مالية بغرض المتاجرة موزعة كالتالي:

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
استثمارات أوراق مالية - بنك قطر الوطني	**1,849,937**	8,813,414
استثمارات أوراق مالية - بنك سورية الدولي الإسلامي	**3,205,736**	8,434,412
استثمارات أوراق مالية – بنك البركة	**403,900**	1,078,439
	5,459,573	18,326,265

11. تأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
إيرادات إدارة إصدار مستحقة وغير مقبوضة	**-**	270,000
إيرادات فوائد مستحقة وغير مقبوضة	**519,683**	558,210
تأمينات نقدية (*)	**6,000,000**	7,600,000
مصاريف مدفوعة مقدماً	**864,005**	1,625,929
	7,383,688	10,054,139

(*) يمثل المبلغ تأمينات نقدية لدى مصارف محلية لقاء إصدارات كفالات مصرفية لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ولصندوق ضمان التسوية.

12. الموجودات غير المتداولة الأخرى

تمثل الجزء غير المتداول من المساهمة النقدية بصندوق ضمان التسوية والمحتسبة بناءً على النظام الداخلي لصندوق ضمان التسوية وقرار مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية رقم /238/ بتاريخ 5 شباط 2009، وقد بلغت قيمتها 2,500,000 ليرة سورية.

13. الموجودات الثابتة

يحسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات التالية:

§ أجهزة كمبيوتر	3 سنوات
§ الأثاث والمفروشات	5 سنوات
§ أجهزة ومعدات	5 سنوات
§ تحسينات مقر الشركة	5 سنوات

	أجهزة كمبيوتر ليرة سورية	الأثاث والمفروشات ليرة سورية	أجهزة ومعدات ليرة سورية	تحسينات مقر الشركة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
التكلفة:					
كما في 1 كانون الثاني 2016	1,838,703	499,600	237,500	1,621,590	4,197,393
الاضافات خلال السنة	39,600	-	1,367,000	20,500	1,427,100
كما في 31 كانون الأول 2016	**1,878,303**	**499,600**	**1,604,500**	**1,642,090**	**5,624,493**
الإستهلاك المتراكم:					
كما في 1 كانون الثاني 2016	1,838,703	499,600	237,500	1,318,115	3,893,918
الاستهلاك خلال السنة	1,121	-	756	72,468	74,345
كما في 31 كانون الأول 2016	**1,839,824**	**499,600**	**238,256**	**1,390,583**	**3,968,263**
صافي القيمة الدفترية:					
كما في 31 كانون الأول 2016	**38,479**	**-**	**1,366,244**	**251,507**	**1,656,230**
كما في 31 كانون الأول 2015	-	-	-	303,475	303,475

14. الموجودات غير الملموسة

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات غير الملموسة:

- § برامج الكمبيوتر 3 سنوات
- § حقوق ملكية تجارية 10 سنوات

	برامج الكمبيوتر ليرة سورية	حقوق ملكية تجارية ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
التكلفة:			
كما في 1 كانون الثاني 2016	1,888,390	200,000	2,088,390
الاضافات خلال السنة	-	-	-
كما في 31 كانون الأول 2016	**1,888,390**	**200,000**	**2,088,390**
الإطفاء المتراكم:			
كما في 1 كانون الثاني 2016	1,689,347	118,137	1,807,484
الإطفاء خلال السنة	74,871	20,000	94,871
كما في 31 كانون الأول 2016	**1,764,218**	**138,137**	**1,902,355**
صافي القيمة الدفترية:			
كما في 31 كانون الأول 2016	**124,172**	**61,863**	**186,035**
كما في 31 كانون الأول 2015	199,043	81,863	280,906

15. ذمم دائنة ومستحقات

	2016 ليرة سورية	2015 ليرة سورية
دفعات مقدمة من العملاء (*)	**17,190,521**	5,388,644
مصاريف مستحقة وغير مدفوعة	**1,766,975**	404,786
مخصصات الضرائب والتأمينات الاجتماعية	**140,020**	127,376
عمولة السوق من التداول (**)	**40,898**	10,807
	19,138,414	5,931,613

(*) يتضمن رصيد الدفعات المقدمة من العملاء المبالغ المودعة من قبل العملاء لدى الشركة للقيام بعمليات بيع وشراء للأسهم.

(**) يمثل الرصيد حصة السوق من التعاملات اليومية التي قامت بها الشركة من بيع وشراء للأسهم في السوق.

16. رأس المال المدفوع

يتكون رأسمال الشركة من 165,000 حصة بقيمة اسمية تبلغ 1,000 ليرة سورية للحصة الواحدة بقيمة 165,000,000 ليرة سورية مسدد بالكامل موزعاً كما يلي:

	عدد الحصص	النسبة	القيمة ليرة سورية
شركة شام المساهمة المغفلة القابضة	138,600	%84	**138,600,000**
شركة مجموعة شام الاستثمارية المساهمة المغفلة	26,400	%16	**26,400,000**
	165,000	%100	**165,000,000**

وافقت الهيئة العامة غير العادية باجتماعها المنعقد بتاريخ 15 حزيران 2015 على زيادة رأس المال بقيمة 25,000,000 ليرة سورية وذلك من خلال قيام أحد الشركاء وهو شركة مجموعة شام الاستثمارية المساهمة المغفلة بزيادة حصتها في الشركة عن طريق التنازل عن ملكية جزء من أسهم محفظتها المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إلى الشركة واعتماد القيمة السوقية كأساس لتقييم الأسهم، كما تم اعتماد سعر الإغلاق حسب نشرة أسعار سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ اجتماع الهيئة العامة غير العادية للشركة في عملية تقييم الأسهم وذلك بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق والأسواق السورية رقم 424/ر تاريخ 13 أيار 2015 وموافقة مجلس المفوضين رقم 471/ر بتاريخ 21 أيار 2015 بخصوص اعتماد القيمة السوقية كأساس لتقييم الأسهم التي سيتم نقل ملكيتها إلى الشركة بغرض زيادة رأس المال بتاريخ عقد اجتماع الهيئة العامة غير العادية الذي تم فيه إقرار الزيادة. وبناء على تقرير محاسب قانوني بتاريخ 15 حزيران 2015 المتضمن تقدير قيمة المقدمات العينية التي سيتم نقل ملكيتها إلى الشركة كحصص عينية اضافة للحصص النقدية التي اكتتب بها على كامل زيادة رأس المال فقد بلغت قيمة الأسهم المتنازل عنها كما يلي:

اسم الشركة المتنازل عن أسهمها	عدد الأسهم	سعر إغلاق السوق	القيمة ليرة سورية	تاريخ نقل الملكية
بنك سورية الدولي الإسلامي	132,000	93.75	12,375,000	17 حزيران 2015
بنك قطر الوطني سورية	89,972	94.53	8,505,000	16 حزيران 2015
بنك البركة سورية	37,489	109.50	4,105,000	16 حزيران 2015
	259,461		**24,985,000**	

بلغت قيمة الحصص العينية (الأسهم) المتنازل عنها مبلغ 24,985,000 ليرة سورية وهي تعادل 24,985 حصة عينية، وحيث أن الزيادة المقررة في رأس المال هي 25,000,000 ليرة سورية فقد تم تسديد مبلغ 15,000 ليرة سورية تعادل 15 حصة نقدية من قبل شركة مجموعة شام الاستثمارية المساهمة المغفلة ليصبح رأس المال المصرح به والمدفوع 165,000,000 ليرة سورية مقسماً إلى 165,000 حصة موزعة على 24,985 حصة عينية و140,015 حصة نقدية قيمة الحصة الواحدة 1,000 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 و2016 موزعاً كما يلي:

	عدد الحصص العينية	عدد الحصص النقدية	مجموع الحصص	نسبة المساهمة	القيمة ليرة سورية
شركة شام المساهمة المغفلة القابضة	-	138,600	138,600	%84	138,600,000
شركة مجموعة شام الاستثمارية المساهمة المغفلة	24,985	1,415	26,400	%16	26,400,000
	24,985	**140,015**	**165,000**	**%100**	**165,000,000**

وافقت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على قرار زيادة رأس المال بموجب القرار رقم 1485 بتاريخ 26 تموز 2015.

17. الاحتياطي القانوني

بناء على قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 يجب على الشركة أن تقتطع كل سنة 10% من أرباحها الصافية قبل تنزيل الضريبة في نهاية كل سنة لتكوين احتياطي قانوني ولها أن توقف هذا الاقتطاع إذا بلغ الاحتياطي ربع رأس مال الشركة.

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
صافي ربح السنة قبل الضريبة	**5,168,900**	157,074
الاحتياطي القانوني 10%	**516,890**	15,707

ويوضح الجدول التالي الحركة على الاحتياطي القانوني خلال العام:

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
الرصيد أول السنة	**125,925**	110,218
الاحتياطي المكون خلال السنة	**516,890**	15,707
الرصيد نهاية السنة	**642,815**	125,925

18. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

الأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة والتي تضمنها بيان المركز المالي تشمل:

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
شركة شام المساهمة المغفلة القابضة	**1,627,068**	4,061,366

المعاملات التي تخص الأطراف ذات العلاقة المتضمنة في بيان المركز المالي هي كما يلي:

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
دفعات مقدمة من العملاء - شركة مجموعة شام الاستثمارية المساهمة المغفلة	**5,501,675**	2,035,410
مصاريف مدفوعة مقدماً - شركة صروح المساهمة المغفلة	**-**	314,256

الإيرادات والمصاريف التي تخص التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والإدارة التنفيذية العليا ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة المتضمنة في عناصر الدخل الشامل هي كما يلي:

تعاملات مع أطراف ذات علاقة	**طبيعة المعاملات**	**2016** **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
شركة سيريتيل المساهمة المغفلة	مصاريف مكالمات خليوي	**159,449**	169,836
شركة اي تك	مصاريف أخرى (معلوماتية ودعم فني)	**1,543,300**	1,298,700
شركة صروح المساهمة المغفلة	مصاريف إيجار	**360,000**	360,000
الإدارة التنفيذية العليا	نفقات الموظفين	**1,304,400**	900,000
شركة مجموعة شام الاستثمارية المساهمة المغفلة	إيرادات عمولة وساطة	**34,947**	50,608

19. التزامات محتمل أن تطرأ

يترتب على الشركة بتاريخ 31 كانون الأول 2016 التزامات محتملة تتمثل بكفالة مصرفية قيمتها 25,000,000 ليرة سورية (31 كانون الأول 2015: 33,000,000 ليرة سورية) تحتفظ بها هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية كضمان لحسن تنفيذ التزاماتها بموجب الكفالة رقم 020531/12/000003 وكفالة مصرفية قيمتها 5,000,000 ليرة سورية (31 كانون الأول 2015: 5,000,000 ليرة سورية) يحتفظ بها صندوق ضمان التسوية كضمان لحسن تنفيذ التزاماتها بموجب الكفالة رقم 020531/12/000002 الصادرتين عن بنك سورية والخليج ش.م.م.

20. إدارة المخاطر

تتألف مطلوبات الشركة المالية الأساسية من ذمم دائنة ومستحقات وذمم دائنة لأطراف ذات علاقة. إن الغرض الأساسي لهذه الالتزامات المالية هو توفير التمويل للعمليات الاعتيادية للشركة. إن موجودات الشركة المالية هي نقد في الصندوق ولدى المصارف وودائع لدى المصارف واستثمارات محتفظ بها للمتاجرة وتأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى ناتجة عن عمليات الشركة. إن المخاطر الرئيسية الناتجة عن الأدوات المالية للشركة هي مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر الأعمال.
يقوم المدير العام بمراجعة واعتماد السياسات المطبقة لإدارة كل من هذه المخاطر والملخصة فيما يلي:

مخاطر سعر الفائدة

تمثل مخاطر سعر الفائدة المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة أداة مالية ما نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة السائدة في السوق. لاتخضع الشركة لمخاطر أسعار الفائدة العائمة بشأن موجوداتها ومطلوباتها المالية المرتبطة بفائدة عائمة.

إن الشركة معرضة لمخاطر أسعار الفائدة وذلك بالنسبة للأرصدة المصرفية التي تحمل فائدة. إن معدل الفائدة الوسطي هو 8% لودائع الليرة السورية (2015: 9%).

يبين الجدول التالي تحليل لحساسية أرباح الشركة قبل الضريبة للأدوات الخاضعة لأسعار الفائدة بتاريخ البيانات المالية في حال حدوث تغير معقول في أسعار الفائدة، مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة.

العملة	الزيادة في نقاط الأساس	حساسية صافي إيراد الفوائد	
		2016	2015
		ليرة سورية	ليرة سورية
ليرة سورية	+10	**50,450**	40,150

العملة	الانخفاض في نقاط الأساس	حساسية صافي إيراد الفوائد	
		2016	2015
		ليرة سورية	ليرة سورية
ليرة سورية	(10)	**(50,450)**	(40,150)

يمثل المبلغ السالب في الجدول السابق صافي الانخفاض المحتمل في الدخل وعلى العكس يمثل المبلغ الموجب صافي الزيادة المحتملة في الدخل.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته المالية مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان التي تتعرض لها الشركة من النشاطات التشغيلية ومن النشاطات التمويلية، متضمنة الإيداعات لدى المصارف.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى لمخاطر الائتمان المتعلقة ببنود بيان المركز المالي:

	2016	2015
	ليرة سورية	ليرة سورية
نقد لدى المصارف	**50,818,059**	23,566,100
استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	**5,459,573**	18,326,265
تأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى	**6,519,683**	8,428,210
الودائع لدى المصارف	**67,919,666**	65,400,000
الموجودات غير المتداولة أخرى	**2,500,000**	2,500,000
	133,216,981	118,220,575

20. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة

تمثل الصعوبات التي تواجهها الشركة في توفير الأموال للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالأدوات المالية. تنشأ مخاطر السيولة عن عدم المقدرة على بيع أصل مالي ما بسرعة وبمبلغ يعادل القيمة العادلة. تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة وذلك بالتأكد من توفر التسهيلات البنكية.

يلخص الجدول أدناه استحقاقات المطلوبات المالية غير المخصومة للشركة كما في 31 كانون الأول على أساس الالتزامات التعاقدية للسداد وأسعار الفائدة الحالية للسوق.

31 كانون الأول 2016	**اقل من 3 أشهر ليرة سورية**	**من 3 إلى 12 شهراً ليرة سورية**	**المجموع ليرة سورية**
ذمم دائنة ومستحقات	**19,138,414**	**-**	**19,138,414**
ذمم دائنة لأطراف ذات علاقة	**-**	**1,627,068**	**1,627,068**
	19,138,414	**1,627,068**	**20,765,482**

31 كانون الأول 2015	اقل من 3 أشهر ليرة سورية	من 3 إلى 12 شهراً ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
ذمم دائنة ومستحقات	5,931,613	-	5,931,613
ذمم دائنة لأطراف ذات علاقة	-	4,061,366	4,061,366
	5,931,613	4,061,366	9,992,979

مخاطر العملة

تمثل مخاطر العملات المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. تخضع الشركة للتقلبات في أسعار الصرف الأجنبي خلال دورة أعمالها العادية. لم تقم الشركة بأية معاملات هامة بعملات عدا الليرة السورية.
معدل سعر الصرف السائد في السوق في 31 كانون الأول 2016 هو 517.43 ليرة سورية لكل 1 دولار أمريكي (2015: 313.06 ليرة سورية لكل 1 دولار أمريكي).

يشير الجدول التالي إلى العملات الرئيسية التي تحمل مخاطر للشركة كما في 31 كانون الأول ويوضح أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية مع بقاء بقية المتغيرات ثابت.

العملة	**نسبة الزيادة في سعر الصرف**	**الأثر على النتيجة قبل الضريبة**	
		2016 ليرة سورية	2015 ليرة سورية
دولار أمريكي	%5	**12,444**	7,529

العملة	**نسبة النقص في سعر الصرف**	**الأثر على النتيجة قبل الضريبة**	
		2016 ليرة سورية	2015 ليرة سورية
دولار أمريكي	(%5)	**(12,444)**	(7,529)

يمثل المبلغ السالب في الجدول أدناه صافي الانخفاض المتوقع في بيان الدخل الشامل أو حقوق الشركاء بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع.

20. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الأعمال

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر على قطاع الوساطة والخدمات المالية بصفة عامة، ومنها الأخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج الأعمال. تقوم إدارة الشركة بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل بقدر الإمكان من أثرها على نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة.

إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال الشركة بالتأكد من المحافظة على نسب رأس المال ملائمة بشكل يدعم نشاط الشركة ويعظم حقوق الشركاء. تقوم الشركة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. تم خلال عام 2015 زيادة رأس المال بمبلغ 25,000,000 ليرة سورية وذلك كأحد متطلبات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لتفعيل نشاط إدارة الإصدار.

21. القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

تتكون الموجودات المالية من نقد في الصندوق ولدى المصارف والودائع لدى المصارف واستثمارات محتفظ بها للمتاجرة وتأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى. بينما تتألف المطلوبات المالية من ذمم دائنة ومستحقات وذمم دائنة لأطراف ذات علاقة.

تستخدم الشركة التسلسل الهرمي التالي في قياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية:
المستوى الأول: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في سوق مالي فعال لأصول مماثلة.
المستوى الثاني: طرق تقييم، حيث أن المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها إما مباشرة أو بشكل غير مباشر.
المستوى الثالث: طرق تقييم حيث أن المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة غير مبنية على معلومات سوق ملحوظة.

يوضح الجدول التالي تحليل الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب كل مستوى من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية

31 كانون الأول 2016

	المستوى الأول ليرة سورية	**المستوى الثاني ليرة سورية**	**المستوى الثالث ليرة سورية**	**المجموع ليرة سورية**
استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	**5,459,573**	**-**	**-**	**5,459,573**
	5,459,573	**-**	**-**	**5,459,573**

31 كانون الأول 2015

	المستوى الأول ليرة سورية	المستوى الثاني ليرة سورية	المستوى الثالث ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	18,326,265	-	-	18,326,265
	18,326,265	-	-	18,326,265

إن القيمة العادلة للأدوات المالية الأخرى لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لهذه الأدوات.